أثر الانتماء الحزبي على تنظيم القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية

The Impact of Party Affiliation on the Organization of the Constitutional Judiciary in United States of America

م. د. نجلاء مهدي محسن

معهد العلمين للدراسات العليا

A. Dr. Najlaa Mahdi Mohsin

Al-Alamein Institute for Graduate Studies

najlamahdi888@gmail.com

المستخلص

يحظى القضاء الدستوري بمكانة عالية في البلدان ذات الأنظمة الدستورية المعاصر وهناك عدة عوامل تؤثر على عمل السلطة القضائية الدستورية من اهم هذه العوامل هو الواقع السياسي الذي يتمثل بالانتماء السياسي أو الحزبي فمن خلال هذه الدراسة اتخذنا من القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية انموذجا على تأثير الانتماء الحزبي على فعالية القضاء الدستوري في أمريكا حيث يتمثل القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية بالمحكمة العليا الأمريكية.

بالواقع إن المحكمة العليا الأمريكية تأثرت كثيرا بالصراع السياسي بين الحزبين الكبيرين في أمريكا وهم الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري لاحظنا من خلال بحثنا هذا كيف كان للانتماء الحزبي دور في تشكيل المحكمة العليا من خلال آلية اختيار القضاء والسيطرة على تركيب المحكمة العليا حيث يحرص الرئيس في أمريكا اختيار قضاة يحملون فكرا متطابقا لأفكاره وأفكار حزب ليتسنى له تمرير القرارات والقوانين التي تخدم مصلحته ومصلحة حزبه ناهيك عن التدخل أيضا بعمل المحكمة وتحديد اختصاصاتها.

Abstract

The constitutional judiciary is highly regarded in countries with contemporary constitutional systems and there are several factors affecting the work of the constitutional judiciary, the most important of which is the political reality of political or partisan affiliation. Through this study, the researcher has taken from the constitutional judiciary in the United States of America a model on the impact of party affiliation on the effectiveness of constitutional justice in America, where the constitutional judiciary in the United States of America is represented by the Supreme Court of America.

In fact, the U.S. Supreme Court was greatly affected by the political conflict between the two major parties in America, the Democratic Party and the Republican Party. It has been noted through our research how party affiliation played a role in the formation of the Supreme Court through the mechanism of selecting the judiciary and controlling the composition of the Supreme Court, where the President of America is keen to choose judges with the same ideology as his ideas and the ideas of his party so that he can pass decisions and laws that serve his interests and the interest of his party, not to mention also interfere with the work of the court and determine its terms of reference.

المقدمـــة

أولاً: فكرة موضوع البحث:

إن المجالس الشعبية (البرلمان) المنتخبة من قبل الشعب ليست دائماً حافظة لحقوق الشعب الذي انتخبها وعلى هذا الأساس ظهرت فكرة القضاء الدستوري الذي يمارس عدة اختصاصات أهمها الرقابة على أعمال السلطة التشريعية ومدى مطابقتها للدستور مرتكز في ذلك على مبدأ سمو الدستور.

واستناداً على ما ذكر فقد أخذت غالبية الأنظمة السياسية بهذه الفكرة ولكن بنماذج متعددة وأنظمة متنوعة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية إذ تعدّ الدولة الحاضنة لفكرة القضاء الدستوري المتمثل بالمحكمة العليا الأمريكية التي عززت حقيقة القواعد الدستورية أسمى من جميع القواعد القانونية سواء أكانت فدرالية أم محلية.

ويتميز القضاء الدستوري بشكل عام في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص بأنه عمل ذو طابع سياسي فضلاً عن الطابع القانوني إذ يظهر جلياً في مجال الحياة السياسية ولما كان عمل القضاء الدستوري ذو إبعاد سياسية ادن من الممكن أن تتدخل الأحزاب السياسية في تشكيل القضاء الدستوري وكيفية إدارته وتشكيله وهذا ما سنعرضه من خلال دراستنا.

ثانياً: هدف البحث:

يهدف البحث الى إبراز دور الانتماء الحزبي في تشكيل المحكمة العليا الأمريكية وأثره في تشكيلها وإدارتها وكيفية ممارسة اختصاصها كما يهدف بحثنا الى توضيح الدور السياسي في القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: فرضية البحث:

تفترض أن القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية بعد جزء من العملية السياسية في أمريكا ولا يمكن إنكار دور القضاء الدستوري في مجال الحياة السياسية بحجة استقلال القضاء والقضاء و حياديته.

رابعاً: منهجية البحث:

انتهجنا في دراستنا هذه منهجاً تحليلياً وتأصيلياً للقضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً للدستور الأمريكي النافذ والنظام السياسي في أمريكا.

خامساً: مشكلة البحث:

يتناول هذا البحث الخلاف الحاصل حول تدخل الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية في عمل القضاء الدستوري المتمثل في رقابته على دستورية القوانين وخاصة القوانين الانتخابية ودور القضاء في الحياة السياسية الأمريكية وتدخله في مجال السياسة.

سادساً: خطة البحث:

قسمنا هذه الدراسة على ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول مفهوم الانتماء الحزبي والتأصيل التاريخي لمنشأ وتطور القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قسمنا هذا المبحث على مطلبين: تناولنا في المطلب الأول مفهوم الانتماء الحزبي وقسمنا هذا المطلب على فرعين: الفرع الأول لتعريف الانتماء الحزبي، أما الفرع الثاني خصصناه لتاريخ ظهور الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة

الأمريكية، أما المطلب الثاني تناولنا فيه التأصيل التاريخي لنشأة وتطور القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية وقسمنا هذا المطلب على فرعين تناولنا في الفرع الأول نشأة القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية أما الفرع الثاني خصصناه لتطور القضاء الدستوري في أمريكا.

أما المبحث الثاني تناولنا فيه الانتماء الحزبي واثره في تشكيل المحكمة العليا الأمريكية وقسمنا هذا المبحث على مطلبين تناولنا في المطلب الأول أثر الانتماء الحزبي في آلية اختيار القضاة ، أما المطلب الثاني تكلمنا فيه عن اثر الانتماء الحزبي في إدارة المحكمة العليا الأمريكية.

المبحث الأول

مفهوم الانتماء الحزبي والتأصيل التاريخي لنشأة وتطور القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية

قسمنا هذا المبحث على مطلبين سنتكلم في المطلب الأول عن مفهوم الانتماء الحزبي، أما المطلب الثاني سنتكلم فيه عن التأصيل التاريخي لنشأة وتطور القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول

مفهوم الانتماء الحزبي

إن البحث في موضوع الانتماء الحزبي يحتم علينا تقسيم هذا المطلب على فرعين تناول الفرع الأول تعريف الانتماء الحزبي، أما الفرع الثاني تناول تاريخ ظهور الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة

الفرع الأول

تعريف الانتماء الحزبي

أولاً: الانتماء الحزبي في اللغة

إن مصطلح الانتماء الحزبي هو مصطلح مركب يتكون من شقين هما (الانتماء) و(الحزبي) فأما الانتماء لفظاً مشتق من (نما)فيقال نميته الى أبيه أي نسبته وانتم إليه يعني انتسب [١].

أما الحزبي فهي كلمة أصلها الاسم (حزب) فيقال (تحركه روح حزبيه) أي روح التحزب والتشيع اذن معنى الحزبي هو المتشيع له أو التابع له [٢].

وقد وردت كلمت (حزب) في مواضع عدة في القران الكريم نورد معناها:

قال تعالى ((استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله أولئك حزب الشيطان ألا إن حزب الشيطان هم الخاسرون)) [٣].

ثانياً: الانتماء الحزبي اصطلاحاً

حظي مفهوم الانتماء الحزبي باهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين واختلفت تعريفات (الانتماء الحزبي) وفقاً لاختلاف أفكار الباحثين ونظرياتهم فعرفه الكاتب سالم إيليا بأنه ((الانتساب الى جماعة الكيان أو تجمع متجانسين بالأفكار والمعتقدات السياسية وإن لم يلق بعضهم بعضاً أو يشتركوا معاً بالإقامة على وطنٍ واحد)) [٤].

وعرف البعض الآخر من الباحثين الانتماء الحزبي بأنه ((التحاق الشخص بمجموعه من الأشخاص ضمن إطار تنظيمي محدد لوجود توافق فيما بينهم نظرياً وأفكار ذات طبيعة سياسية))[٥].

ومن خلال ما ذكر سابقاً نجد أن الانتماء الحزبي يجمع الأفراد من مختلف بقاع الأرض تحت مظلة واحدة فأما أن يجمعهم مذهب واحد أو فكر سياسي واحد.

ولابدَ أن يكون لكل إنسان انتماء سياسي يساعده في تحديد وجهته في الحياة ويحقق أهدافه وتطلعاته مستقبلاً بشرط أن لا يتعارض الانتماء الحزبي مع الانتماء الديني أو العقائدي للإنسان[٦].

الفرع الثاني

تاريخ ظهور الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية

بعد انتهاء الحرب الثورية عام (١٧٨٣) استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عن بريطانيا ومن ثم صدر الدستور الأمريكي الذي اخذ بالنظام الجمهوري الفدرالي مما أدى ذلك الى انقسام القادة السياسيين في أمريكا ما بين مؤيد ومعارض لفكرة الفيدرالية في تبنيها الدستور آنذاك، وهذا الانقسام نتج عنه حزبان رئيسيان هما الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري بذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تسير بنظام الثنائية الحزبية.

وفي عام (١٧٩٢) تأسس الحزب الديمقراطي في أمريكا من قبل مؤيد النظام الفيدرالي وكان لستوفادن جيفرسون دور بارز في تأسيس الحزب الديمقراطي الذي يعد من أقدم الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية [٧].

وكان للحزب الديمقراطي دور بارز عندما قاد الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة تعد من أصعب المراحل التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية كونها كانت في طور تكوين حكم الديمقراطية من جهة

وتزامنها مع الحروب الفرنسية بقيادة نابليون وهذه الحرب خلقت نتائج سلبية على الأوضاع العامة في أمريكا [٨].

ونتيجة الصراعات السياسية في أمريكا وقيام مجموعة من الأفراد بتشكيل مؤسسات وتنظيمات للدفاع عن مصالح وحقوق أف راد المجتمع الأمريكي تأسس الحزب الجمهوري عام (١٨٥٤) وكان الحزب الجمهوري حزب أقلية يخوضون معركة سياسية ضد الديمقراطيين ويقودون حركة تأسيس الحزب الجمهو ري اقوى حركة في التاريخ السياسي الأمريكي إذ كان لهذا الحزب دور مهم في الوقوف بوجه القانون ومحاربته فضلاً عن لدوره السياسي [٩].

ومن خلال ما تقدم يتضح أن تاريخ ظهور الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن بعيداً عن تأسيسها ويعد جزءاً من التاريخ الأمريكي ولا يمكن تجزئته عنها.

المطلب الثاني

التأصيل التاريخي لنشأة وتطور القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية

إن الخوض في الأصل التاريخي لنشوء وتطور القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية يوجب علينا أن نقسم هذا المطلب على فرعين وكالاتي.

الفرع الأول

نشأة القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية

في البداية يجب التعرف على ماذا يعني القضاء الدستوري ؟ فالقضاء الدستوري (كل جهة وهيئة تتولى مهمة العدالة الدستوري سواء أكانت محاكم قضائية لها ولاية عامة في هذا الشأن كما هو عليه النموذج الأمريكي مجالس دستوري كما هو معتمد عليه في أوربا) [١٠] .

الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي أ خذت بنظرية القضاء الدستوري إذ كانت جميع المحاكم في أميركا يمكن أن تصدر أحكاما دستورية إذ نصت المادة الثالثة من الفقرة الأولى من الدستور الأمريكي على ((تناط السلطة القضائية في محكمة عليا واحدة وبمحاكم أدنى درجة كما يرتئي الكونغرس وينشأ من حيث الآخر))[١١] وطبقاً لأحكام المادة الثالثة من الدستور الأمريكي تأسست المحكمة العليا الأمريكية عام ١٧٨٩ وهي أعلى محكمة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعد هذه المحكمة الوحيدة التي تأسست بموجب نص دستوري وإن أحكامها ملزمة لجميع المحاكم في أمريكا وتتكون المحكمة العليا الأمريكية من رئيس وثمان قضاة معاونين يعينهم الرئيس الأمريكي ويوافق عليهم

مجلس الشيوخ بالأغلبية ويظل القضاة في مناصبهم مدى الحياة ولا تنتهي خدمتهم إلا بالوفاة أو الاستقالة أو الإدانة لوهم حق التقاعد في سنة ٧٠[١٢].

تمارس المحكمة العليا الأمريكية الإشراف والمراقبة على إجراءات الحكومة وتعدها المفسر الوحيد للقانون الدستوري والجدير بالذكر أن الدستور الأمريكي يخلو من أي نص صريح بمنح المحكمة العليا الأمريكية حق مراقبة دستورية القوانين وسنتكلم عن هذا الموضوع في المباحث اللاحقة لهذه الدراسة.

الفرع الثاني

تطو ر القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية

ذكرنا آنفا إن القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية يتمثل بالمحكمة العليا الأمريكية التي تأسست عام١٧٨٩ بموجب نص المادة (٣) الفقرة الأولى من الدستور الأمريكي وتعد أعلى الهيئات القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية عقدت المحكمة العليا الأمريكية جلستها الأولى في ١٧٩٠ إذ قضت خلالها على تنظيم نفسها وتحديد صلاحيتها وأمضت المحكمة العليا الأمريكية عشر سنوات الأولى باعتبارها أضعف فروع الحكومة وفشلت في الكثير من المنازعات المثيرة للجدل آنذاك[١٣] .

وفي عام ١٨٠١ عين الرئيس الأمريكي (جون آ دمز) (جون مارشال) رئيساً للمحكمة العليا الأمريكية حيث عرفت المحكمة تحت قيادته نفسها إذ اتخذ (جون مارشال) خطوات واضحة لتحديد صلاحيات المحكمة من جهة والنظام القضائي في أمريكا من جهة أخرى[١٤].

بعد ذلك استطاعت المحكمة العليا الأمريكية توسيع صلاحيتها بحيث تجاوزت نطاق الدستور الى الحكم على مدى ملاءمة القوانين للدستور ويساعدها في ذلك تطور الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية استعملت عدة معاير تمكنها من ممارسة اختصاصاتها وصلاحياتها بشكل جدي حتى لو أدى ذلك للخروج عن النص ومن هذه المعاير (معيار الملاءمة ، ومعيار العقل ، ومعيار اليقين)[١٥].

يعد قول الرئيس الأمريكي(روزفلت) إن أمريكا لا يحكمها السياسيون أو الكونغرس إنما يحكمها قضاة المحكمة العليا هي البداية الحقيقة لتطور القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية[١٦].

المبحث الثاني

الانتماء الحزبي وأثره على تشكيل المحكمة العليا الأمريكية

تشكيل المحكمة العليا الأمريكية محل جدل سياسي بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي و ذلك لما للحزب الفائز بالانتخابات من دور في تعيين القضاة في المحكمة وإدارتها لذا ارتأينا أن نقسم المبحث على مطلبين بالشكل الاتي.

المطلب الأول

أثر الانتماء الحزبي في آلية تعيين القضاء

نصت المادة الثانية/٢ من الدستور الأمريكي على ((الرئيس الولايات المتحدة السلطة بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته أن يعيين سفراء ووزراء مفوضين آخرين وقناصل وقضاة في المحكمة العليا الأمريكية وسائر موظفي الولايات المتحدة الآخرين)) يتضح من نص المادة المذكورة أن تعيين قضاة المحكمة العليا هي سلطة مشتركة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في أمريكا إلا أن الواقع في أمريكا لا يسير وفق هذه المثالية التي نص عليها الدستور فهناك الكثير من اللاعبين لهم تأثير مباشر وغير مباشر في مسألة تعيين القضاة ويعد الانتماء الحزبي أحد هؤلاء اللاعبين إذ تلعب الاعتبارات الحزبية دوراً وازناً في عملية اختيار القضاة وتعيينهم في المحاكم العليا.

فالانتماء الحزبي له دور في التأثير على حظوظ المرشح لمنصب القاضي في المحكمة العليا وله دور أيضا في إبعاد القاضي عن منصب وقد يصل الأمر للطعن في سلوك المرشح الشخصي لإبعاده عن المحكمة[١٧] وخير مثال على ذلك ما حصل عام (١٩٨٧) عندما أصبح مجلس الشيوخ في يد الديمقراطيين قام الرئيس الأمريكي (ريجان) بترشيح القاضي(بورك) ليحل محل القاضي (بأول) تحولت عملية التصديق على ترشيح بورك الى حملة تشويه ضده على الرغم من أن ترشيح القاضي بورك يعد من أفضل الترشيحات ألا إن في النهاية تم تسيس ترشيحه الى أن نجحت بعض القوى في تحقيق مبتغاها وإبعاده عن المحكمة العليا[١٨] .

المطلب الثاني

أثر الانتماء الحزبي في إدارة المحكمة الأمريكية العليا

إن مبدأ الفصل بين السلطات الذي أخذ به الدستور الأمريكي قد عصفت به الزوابع السياسية بسبب عدم وجود ضمانات كافية تضمن تصديقه في الواقع العملي في الولايات المتحدة الأمريكية. إن كل من

الحزب الديمقراطي والجمهوري يخوضان صراعاً دائماً وممتداً منذ اكثر من ٦٠سنة للسيطرة على إدارة وتركيب المحكمة العليا باعتبارها سلطة ثالثة في النظام الأمريكي ولها دور في رسم السياسات الأمريكية الداخلية والخارجية ولها تأثير على الأوضاع السياسية والاجتماعية بصورة مباشرة[١٩].

إن الأمر المسلم به إن الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة مؤسسات تقدم لأمريكا الحماية مما قد يقع من الرئيس من النزوات واعتداءات بهدف تحقيق مصالح شخصية إلا أن هذا الأمر غير صحيح فالنظام السياسي الأمريكي يقوم على تمتع الرئيس على أغلبية مريحة في الكونجرس من خلال الحزب الذي ينتمي إليه وهذا ما يمكنه من السيطرة على جميع مفاصل الدولة وانتهاك استقلالية القضاء وحتى يكون قادراً على تمرير سياساته دون أن يواجه صعوبة في ذلك [٢٠] وخير مثال على ذلك ما حدث في غزو العراق ٢٠٠٣ إذ لم يلجأ الرئيس جورج بوش إلى إصدار أمر في إعلان الحرب على العراق وهذا يعد ثغراً في النظام السياسي الأمريكي.

والشاهد الآ خر على الصراع الجمهوري الديمقراطي على إدارة المحكمة العليا عند وفاة القاضية (روث) برز خلاف شديد بين الحزبين حول تعيين خليفة لها الى أن أدى هذا الصراع الى انقضاض الحزب الجمهوري على هذا المنصب مستفيداً من الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ليتم تعيين (أيمي كوني).

المبحث الثالث

الانتماء الحزبي ودوره في تحديد اختصاصات المحكمة العليا الأمريكية

لا شك أن الدور الذي يلعبه الانتماء الحزبي في تشكيل المحكمة العليا الأمريكية يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تحديد اختصاصات هذه المحكمة وهذا التأثير ينصب على أهم اختصاصي المحكمة العليا دورها في رسم السياسية الأمريكية والرقابة على دستورية القوانين لذا قسمنا هذا المبحث على مطلبين بالشكل الآتي:

المطلب الأول

الدور السياسي للمحكمة العليا الأمريكية

للمحكمة العليا دور معتبر في خلق توازنات بين فروع الحكومة الأمريكية وهذا يجعلها قريبة من الساحة السياسية فإذ ا حدث نزاع سياسي بين الأحزاب يبرز دور المحكمة العليا باعتبارها طرفاً محايداً لتكون لها الكلمة الفصل في فض النزاع مثال ذلك الدور الذي لعبته المحكمة العليا في حسم نتائج

الانتخابات الرئاسية في ولاية فلوريدا عندما حصل نزاع بين مرشح الحزب الجمهوري جورج بوش الابن ومرشح الحزب الديمقراطي إل جور في عام (٢٠٠٠) إذ حسمت المحكمة هذا النزاع لصالح جورج بوش منحته غالبية الأصوات ولذلك حقّق الفوز برئاسة أمريكا[٢١].

وعليه يمكن للمحكمة أن تفقد استقلاليتها أثناء النظر في تلك النزاعات السياسية حيث يحاول كل طرف من طرفي النزاع أ ن يكون اقرب الى المحكمة عبر عدة وسائل من هذه الوسائل ومن هذه الوسائل نفوذ أي من السلطتين التشريعية والتنفيذية في تعيين القضاة [٢٢] . ويرى الباحثون أن الدور السياسي للمحكمة العليا يمكن إجماله في عدد محددات وهي [٢٣]:

أولا: التسيس في عملية تعيين القضاة ومد تورط السلطتين التنفيذية والتشريعية فيه ومدى استيعاب القضاة لهذ التورط.

ثانيا: نحدد الأحكام القضائية ويتصل بأدائها داخل أروقة المحاكم لا سيما في المساحات المتعلقة في الحقوق المدنية والسياسية وهي ما تسمى عملية (صنع القرار القضائي).

ثالثا: أداء القضاة خارج المحكمة فيما يتصل بالسياسية وعلى رأسها التدخل بالعملية الانتخابية.

رابعا: السلوك السياسي للقضاة كالسلوك ذي الصبغة السياسية مثل الاعتصام والتظاهر والإضراب ومدى تأثير ذلك على الساحة السياسية الأمريكية.

المطلب الثاني

دور المحكمة العليا الأمريكية في الرقابة على دستورية القوانين

لم يرد في الدستور الصادر (١٧٨٧) على الرقابة على دستورية القوانين ويرجع الكثير من المختصين والفقهاء ظهور الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية الى قضية مار بوري ضد ماديسون عام ١٨٠٣ وتتخلص وقائع القضية أن الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته (جون آدمز) قام بتعيين عدد من القضاة المناصرين له في المحكمة العليا قبل تسليم مهامه الى الرئيس الجديد (جيفرسون) وقد قام وزير العدل الجديد (ماديسون) بالمماطلة في تنفيذ قرارات التعيين وهذا ما دعا ماري بوري أ حد القضاة المعنيين الى رفع دعوى أمام المحكمة العليا طالباً منها توجيه أمر الى وزارة العدل لتنفيذ التعيين مستنداً في ذلك الى المادة (١٣) من قانون تنظيم القضاء الأمريكي لسنة ١٧٨٩ ذهب مارشال الذي كان رئيساً للمحكمة آنذاك الى رفض طلب ماري بوي بحجة إن المادة (١٣) من قانون التنظيم القضائي مخالفة للدستور[٢٤].كما تعد المحكمة الأمريكية العليا هي السبب في اتساع قوتها

ودورها السياسي وذلك من خلال صيانتها لحقها بالرقابة على دستورية القوانين عن طريق عدة ضوابط وضعها لنفسها لتحمي هذه الرقابة من أي محالة للنيل منها أو تقليصها[٢٥].

وتختل الأساليب التي تتبعها المحكمة العليا الأمريكية في مسألة فحص مدى مطابقة القوانين للدستور فهناك عدة وسائل تتخذها المحكمة للممارسة في النظر بدستورية القوانين وهي :

الدفع بعدم الدستورية، والأوامر القضائية بالمنع ،الحكم التقريري، ومن خلال كل ما تقدم يتضح لنا إن المحكمة العليا الأمريكية تأثرت بالواقع السياسي في أمريكا وخير دليل على ذلك هو عندما حاولت المحكمة العليا أن تتصدى لقضية EXpartemecardle,74 سارع مجلس الشيوخ الأمريكي الى إصدار تشريع ينص على سحب اختصاصاتها في النظر بهذه القضية وهذا أكبر رد على المشككين في إمكانية التأثير بالواقع السياسي على المحكمة العليا الأمريكية[٢٦].

الخاتمة

من خلال دراستنا لنصوص الدستور الأمريكي وتحليلها فيما يخص تشكيل القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية واختصاصاته من جهة وبالرجوع للواقع الأمريكي من جهة أخرى توصلنا لعدة نتائج وتوصيات نوردها كما يأتي:

أولا: النتائج

١- يعد القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية من أقدم النظم القضائية الدستورية وقد مر بعدة مراحل منذ نشأته حتى وصل لما هو علية الآن.

٢- إن القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية يتمثل بالمحكمة العليا الأمريكية إذ تعد اعلى محكمة في النظام القضائي الأمريكي وقراراتها ملزمة لجميع المحاكم في الولايات.

٣- تلعب المحكمة العليا الأمريكية دوراً فاعلاً في مجال السياسة لما لأحكامها من دور في رسم السياسات الداخلية والخارجية.

٤- إن الدور السياسي للمحكمة العليا الأمريكية جعل الأحزاب في صراع دائم للسيطرة عليها لغرض تمرير سياساتهم وقراراتهم من خلالها.

٥- لم ينص الدستور الأمريكي على الرقابة على دستورية القوانين إلا أن المحكمة هي من طورت

٦- آلياتها بهدف المحافظة على الدستور وجلعت نفسها العين التي تراقب شرعية القوانين.

ثانيا: التوصيات

١- تعزيز الضمانات التي تتكفل حماية القضاء الدستوري عموما ، والمحكمة العليا الأمريكية لا سيما الصراعات السياسية التي تؤثر على أحكامها.

٢- يجب أن يكون تشكيل المحكمة العليا واختيار القضاة بحكم عملها القضائي وأن لا يكون تشكيلها مرهوناً برغبة وميول الرئيس ومجلس الشيوخ.

٣- على قضاة المحكمة العليا الحرص على أنفسهم وعدم الانزلاق في السياسية وأن يجعلوا من عملهم القضائي سبيلاً للإسراف على الخدر.

الهوامش

(١) ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف للنشر والطباعة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٧٦.

(٢)د.مروان عطية ،معجم المعاني الجامع، منشور على الرابط:
https://www.almaany.com/dict/ar-ar

(٣) سورة المجادلة الآية (١٩).

(٤) ايليا سالم، ما بين الانتماء الوطني والانتماء الحزبي، مقال متاح على الرابط:
https://kitabat.com/2016/02/20

(٥) د. شاكر كتاب، محاولة تنظيرية في الانتماء السياسي ، منشور علي الرابط:
https://almadapapre.net./sep/i06-07/p18.htm

(٦)د.محمد عمارة، الانتماء الحضاري للغرب ام للإسلام ، نهضة مصر، ط١، ٢٠٠٩ ، ص٥-٦.

(7) the encyclopedia americana،701-18newrork،1952،p.501

(٨) د. ماجد محي ال غزاي ،الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية دار الأيام للنشر والتوزيع عمان ٢٠١٧ ص ٥.

(٩) المصدر السابق، ص ١١٠.

(١٠) كمال جعلاب، القضاء الدستوري ، مجموع محاضرات القيت على طلبة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ٢٠١٩، ص٥.

(١١) انظر المادة ١/٣ من الدستور الأمريكي.

(١٢) هديل محمد الميادي، العدول في احكام القضاء الدستوري في العراق، بغداد، ٢٠١٥، ص٣٥.

(١٣) روبرت لوتجلي، القضاة الحاليين للمحكم اعليا الأمريكية، مقال متاح على الرابط:
https://www.eferrit.com

(١٤) كمال جعلاب ، المصدر السابق ص٢٨

(١٥) د. عمر العبد الله ، الرقابة على دستورية القوانين، بحث منشور في مجلة دمشق، المجلد١٧، العدد ٢، ٢٠٠١، ص١٣.

(١٦) د. ياسر سيد حسين ،تطور الاليات الرقابية للقضاء الدستوري دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة كلية الآداب جامعة السويق، العدد ٥٠، ٢٠١٩، ص٢٧٠.

(١٧)محمد عبد الفتاح ،تعيين القضاة بالمحكمة العليا الأمريكية، بحث منشور على الرابط:

https://www.manshurtos//node714110

(١٨) Ronad M. Dworkin, the Bork nomination, cardozol.rev101

(١٩)منذرسليمان، جعفر الجعفري، خلفيات الصراع حول تركيب المحكمة العليا، مقال على الرابط:

https://www.almayadeen.net/analysis/1426830 بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠

(٢٠) محمد عبد الشفيع، ثقوب في ثوب النظام السياسي الأمريكي، مقال متاح على الرابط:

https://www.shorouk.news.com/mobile/colamns/view.asp بتاريخ ٢٠١٢/١/١٣

(٢١) عبد العزيز الهاشمي، دور المحكمة العلا الأمريكية في محور السياسي الأمريكي، مقال متاح على الرابط:

https://wwwalwatan.com.salarical/10529552 بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٧

(٢٢) Peter Russell, the paradox of judicial power(2) the Queen law, 1987, p42.

(٢٣) د. السيد علي أبو فرحه، الدور السياسي للسلطة القضائية، بحث منشور على الرابط:

https://www.trafagrican.com/hom/new في ٢٠١٧/٧/٢٥

(٢٤) كمال جعلاب، المصدر السابق، ص٢٨.

(٢٥) د. عادل عمر شريف، قضاء الدستورية، دار الشعب للطباعة، ١٩٨٨، ص١٣٥.

(٢٦)م.م منير محمود دخيل، الواقع السياسي وتأثيره على فعالية القضاء الدستوري، بحث منشور قي مجلة الفنون والادب وعلوم الاخصائيات، قسم القانون، كلية القانون، جامعة ذي قار، العدد٤٥، ذي قار، ٢٠٢٠، ص١١٩.

المصادر

القران الكريم

أولاً: الكتب:

١- ابن منظور ،لسان العرب، دار المعارف للنشر والطباعة ،القاهرة ٢٠٠٧

٢- محمد عمارة، الانتماء الحضاري للغرب ام الإسلام، نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر ٢٠٠٩

٣- د. ماجد محي ال غزاي، الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، دار الأيام للنشر والتوزيع ،عمان ٢٠١٧

4- Ronald M. Dworkin, The bork nomination, card201.

5- Peter Russell, Paradox of Judicial power, (2)،the Queen law 1987.

٦- عادل عمر الشريف ،قضاء الدستوري ،دار الشعب للطباعة١٩٨٨ .

ثانياً: البحوث والرسائل والأطاريح:

١- كمال جعلاب، القضاء الدستوري، القضاء الدستوري، محاضرات القيت في كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة زيان عاشور، الجلفة٢٠١٩

٢- هديل محمد المياحي، العدول في احكام القضاء الدستوري في العراق، أطروحة دكتوراه كلية الحقوق جامعة النهرين بغداد .٢٠١٥.

٣- د. عمر العبد الله، الرقابة على دستورية القوانين، بحث منشور على مجلة جامعة دمشق مجلد(٢١٧) عدد (٢) ٢٠١٢.

٤- ياسر سيد حسين، تطور الاليات الرقابية للقضاء الدستوري، دارسة مقارنة، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة السويق عدد(٥٠)٢٠١٩

٥- م. م. منير محمود دخيل، الواقع السياسي وتأثيره على فعاليا القضاء الدستوري، بحث منشور في مجلة الفنون والآ داب وعلوم الانسانيات ، قسم القانون ،كلية القانون جامعة ذي قار ،عدد (٥٤) ذي قار ٢٠٢٠.

ثالثاً: المقالات والروابط:

١- عبد العزيز الهاشمي، دور المحكمة في المحور السياسي الأمريكي مقال متاح على الرابط:

https://www.alwatan.com.sa/artica/1057955c

٢- السيد علي أبو فرحة، الدور السياسي للسلطة القضائية، مقال منشور على الرابط :

https://www.qiraatafrican.com/home/new

٣- منذر سليمان، خليفات الصراع حول تركيبة المحكمة العليا، مقال متاح على الرابط:

https://www.almayadeen.net/analysis/1926830

٤- محمود عبد الشفيع، ثقوب في ثوب النظام السياسي الأمريكي ، مقال متاح على الرابط:

https://www.shorknew.com/mobile/columns/view.aspx

٥- محمد عبد الفتاح، تعيين القضاة بالمحكمة العليا الأمريكية، بحث منشور على الرابط:

https://www.manshurat.or/node/71411

٦- روبرت لوتجلي، القضاة الحاليين للمحكمة العليا الأمريكية، مقال متاح على الرابط:

https://wwweferrit.com

٧- د مروان العطية، معجم المعاني الجامع، منشور على الرابط:

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

٨- إيليا سالم، ما بين الانتماء الوطن والانتماء الحزبي، منشور على الرابط:

https://kitabat.com/2016/24

٩- د. شاكر كتاب، محاولة تنظيرية في الانتماء السياسي، منشور على الرابط:

https://almadapaper.net/sab/06-700/8.htm

رابعاً: التشريعات:

١- الدستور الأمريكي.

٢- قانون التنظيم القضائي الأمريكي لسنة ١٧٨٩ .